A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/30/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 17 أبريل 2019

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الثلاثون
جنيف، من 24 إلى 27 يونيو 2019

أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف

وثيقة من إعداد الأمانة

1. اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة)، في دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من 3 إلى 6 ديسمبر 2018، على أن تواصل الأمانة تجميع المعلومات عن أحكام قانون البراءات التي أسهمت في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف. وبهذا الشأن، تبادلت الدول الأعضاء ما لديها من معلومات وخبرات، لا سيما أثناء الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة المعقودتين في شهري ديسمبر 2017 ويوليو 2018، على التوالي، وعقب المناقشات التي أُجريت على صعيد اللجنة، أُحيلت الوثيقة SCP/29/6 التي تتضمن تجميعاً لتلك المعلومات إلى الدورة التاسعة والعشرين للجنة.[1]

[1] فيما يتعلق بالأمثلة العملية عن نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الفكرية، انظر أيضا الوثيقة SCP/18/8 (البراءات ونقل التكنولوجيا: أمثلة وتجارب)، والوثيقة SCP/20/10 (البراءات ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة العملية والتجارب)، والوثيقة SCP/21/10 (البراءات ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة العملية والتجارب). وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة خلال دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة في جنيف في نوفمبر 2015، موضوع نقل التكنولوجيا من جانب كفاية الكشف.

2. وعلى غرار الوثيقة SCP/29/6، تُقدّم هذه الوثيقة، على أساس كل بلد على حدة، موجزاً للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء، استجابة للتعميم رقم C. 8828 المؤرخ في 7 يناير 2019.[2] ولا تتضمن هذه الوثيقة الأحكام القانونية الخاصة لقانون البراءات فحسب، بل لقانون نقل التكنولوجيا أيضا، فضلاً عن الأدوات والبرامج والمبادرات العملية، التي تستند إلى تلك الأحكام القانونية أو تعزز استخدامها.

3. وفيما يتعلق بالأحكام القانونية لقانون البراءات في حد ذاتها، وردت الأحكام التالية في تبليغات الدول الأعضاء: كفاية الكشف؛ ومحتويات طلبات البراءات؛ ونشر طلبات البراءات والبراءات؛ وترخيص حقوق البراءات ونقلها، بما في ذلك آليات تحفيز عروض الترخيص الطوعي وتملّك حقوق الملكية الفكرية وترخيصها من قبل الجامعات والشركات المتفرعة؛ وخفض الرسوم للجامعات والكيانات الصغيرة أو المتناهية الصغر؛ وتقديم مشورة عالية الجودة من وكلاء البراءات.

الأرجنتين

4. يتخذ المعهد الوطني للملكية الصناعية سلسلة من المبادرات تتعلق مباشرة بالنقل الفعّال للتكنولوجيا، ويشمل ذلك ما يلي: "1" توفر مبادرة "البراءات المفتوحة للترخيص الطوعي" منصة لأصحاب البراءات للإعراب عن نيّتهم في ترخيص براءاتهم؛ "2" ويمكن للمرخصين بحقوق الملكية الفكرية تسجيل عقد الترخيص لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية والاستفادة من تخفيضات ضريبية؛ "3" ومطلب الكشف في قانون البراءات في الأرجنتين هو عامل مهم آخر لنقل التكنولوجيا؛ "4" وتستفيد الجامعات والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من تخفيضات في الرسوم؛ "5" ويُعاد تصميم الدورات التدريبية الخاصة بموكلي البراءات بغية تحسين جودتها.

أستراليا

5. يحظى التعاون بين الجامعات والصناعة بتركيز كبير في جدول الأعمال الوطني للابتكار والعلوم. وبموجب جدول الأعمال هذا، أُنشِئت هيئة الابتكار والعلوم في أستراليا، وهي هيئة قانونية مستقلة لتقديم المشورة للنظام بأكمله بشأن العلوم والبحث والابتكار. وتضع خطة عام 2030 "أستراليا 2030: الازدهار من خلال الابتكار" رؤية تهدف لجعل أستراليا في مصاف الأمم في مجال الابتكار بحلول عام 2030. إذ يجري حاليًا تنفيذ برامج على غرار "برنامج تسريع التسويق" و"مبادرة دعم الحاضنة" من خلال هذا الخطة.

6. ومن بين برامج الحكومة الأسترالية الأخرى التي تساهم بفعالية في نقل التكنولوجيا برنامج مراكز البحوث التعاونية. ويساهم هذا البرنامج في دعم مبادرات التعاون التي تُشرف عليها قطاع الصناعة، والتي تجمع بين قطاع الصناعة والباحثين والمجتمع على الصعيدين الوطني والدولي. إذ يتيح البرنامج تقديم منح طويلة الأجل وإنجاز مشروعات قصيرة الأجل على حدّ سواء. وعلاوة على ذلك، أطلقت الحكومة الأسترالية برنامج الحوافز الضريبية في مجال البحث والتطوير، وهو أكبر برنامج لتشجيع زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير. وهو برنامج تُحرّكه السوق، وهو متاح للشركات بمختلف الأحجام وفي جميع القطاعات الصناعية، ويضمن إعفاءات ضريبية لنفقات البحث والتطوير التي تستوفي المتطلبات المحدّدة.

[2] تتاح النسخة الكاملة من التبليغات التي أرسلتها الدول الأعضاء على العنوان التالي:
https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_30/comments_received.html.

7. وفيما يتعلق بالتعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة، تتكون "شبكة الجامعات الأسترالية" من أربع جامعات رئيسية في أستراليا اعتمدت سياسة تسويق مشتركة في مجال الملكية الفكرية بغية التعاون واستقطاب الشركاء من قطاع الصناعة.

8. وفي مكتب أستراليا للملكية الفكرية، وبمساعدة وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، تم تطوير "مجموعة أدوات الملكية الفكرية" لتبسيط إدارة الملكية الفكرية بالتعاون بين الباحثين وقطاع الأعمال. وتتضمن مجموعة الأدوات ما يلي: "1" قائمة تدقيق في مجال التعاون تشمل القضايا الرئيسية التي يجب النظر فيها؛ "2" والعقد واتفاق السرية ونماذج لجدول الشروط؛ "3" والتوجيه والمعلومات لمساعدة الأطراف المتعاونة على إدارة ملكيتها الفكرية. ومنصة الاستعانة بمصادر الملكية الفكرية، التي أُطلقت في نوفمبر 2015، هي مبادرة أخرى طوّرها مكتب أستراليا للملكية الفكرية، وهي منصة تربط الشركات مع منظمات البحث في القطاع العام في أستراليا التي لديها تكنولوجيا محمية بموجب براءة ومتاحة للترخيص. وأُنشِئت هذه المنصة لتيسير التعاون المحتمل بين الشركات وهيئات البحث في القطاع العام. والتعاون القائم بين شركة أسترالية صغيرة ناشئة في مجال التكنولوجيا، تدعى Forcite Helmet Systems، وجامعة نيو ساوث ويلز، هو مثال من الأمثلة الناجحة للتعاون باستخدام منصة الاستعانة بمصادر الملكية الفكرية.

9. وغالباً ما تُستخدم تراخيص البراءات عند إنشاء شركة متفرعة أو إقامة شراكة أو تحالف استراتيجي. وتُستخدم تراخيص البراءات أيضًا في ترتيبات التعاون والاتحاد واتفاقات البحث المُموّل واتفاقات التصنيع والتوريد. ولا يحدد قانون البراءات لعام 1990 (الكومنولث) أي إجراءات شكلية يجب الوفاء بها كي يكون ترخيص البراءة صالحا وقابلا للإنفاذ. ولكن من قبيل الممارسة التجارية، تُحدّد شروط ترخيص البراءة عادة في وثيقة مكتوبة تُحرّرها أطراف الاتفاق.

البرازيل

10. إجراءات النقل الدولي للتكنولوجيا في البرازيل مُحدّدة بموجب القانون رقم 3470 (28 نوفمبر 1958)، والمرسوم 436 (30 ديسمبر 1958)، والقانون رقم 4506 (30 نوفمبر 1964) بشأن ضريبة الدخل المتأتية من الإتاوات. وعلاوة على ذلك، ينظم القانون رقم 4131 (1962) طلبات تحويل رأس المال الأجنبي والإتاوات، بما في ذلك دور المصرف المركزي والتخفيضات الضريبية المتعلقة بالإتاوات المتأتية من استغلال البراءات واستخدام العلامات التجارية والمساعدة التقنية والعلمية والإدارية أو ما شابهها. وشهدت سنوات الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات ظاهرة "التصنيع من خلال استبدال الواردات"، بهدف استيعاب التكنولوجيا والحظيرة الصناعية في البرازيل وتطويرهما. ولكن تم تطوير سياسة لاحقة في سياق الحاجة إلى زيادة تدفق التكنولوجيا إلى الشركات الفرعية التي تزاول عملها في البرازيل، وتعزيز المؤهلات التكنولوجية للشركات التي اتخذت مقراً لها في البرازيل خلال سنوات التسعينيات أو كانت تزاول نشاطها بالفعل في البرازيل قبل ذلك.

11. والحصول على ترخيص لاستغلال التكنولوجيا أو البراءات بين الشركات الشقيقة، وضمن المجموعة الاقتصادية نفسها، يقلل من درجة عدم التناسق التكنولوجي ونفقات البحث والتطوير وخطر عملية تطوير التكنولوجيا من قبل الشركة الفرعية البرازيلية. وليست هناك أية قيود على تحويل الإتاوات بين شركات غير مرتبطة باكتساب تكنولوجيا أو ترخيص بموجب حق الملكية الصناعية، ولكن المعاملة ستخضع فقط للتخفيض الذي ينص عليه المرسوم 436 (1958). ولا يخضع تحويل الإتاوات

بين شركة فرعية برازيلية وشركتها الأم الأجنبية للحصول على ترخيص براءة اختراع وترخيص لاستخدام علامة تجارية تخضع لأسعار التحويل.[3] ولهذا الغرض، يجب تسجيل العقود وحفظها في المعهد الوطني للملكية الصناعية.[4]

12. ووفقا للتعليمة المعيارية رقم 70 (11 أبريل 2017)، الصادرة عن المعهد الوطني للملكية الصناعية، اعتبارًا من 1 يوليو 2017، لا يحلل المعهد العقود التي تم تسجيلها في المعهد الوطني للملكية الصناعية، وبالتالي، فهو لا يلتزم بتحويلات الإتاوات وغيرها من المعايير الضريبية. ويحدد المعهد نطاق موضوع العقد المتعلق بنقل التكنولوجيا، وترخيص حقوق الملكية الصناعية وحق الامتياز.[5] ويخضع تسجيل طلبات البراءات لما يلي:[6] "1" يجب تقديم طلب البراءة ومنح البراءة في البرازيل؛ "2" ويجب أن يكون مرخص البراءة هو صاحب البراءة. وإذا لم يكن المرخص هو صاحب البراءة، يجب تقديم تصريح من صاحب البراءة لمنح الترخيص؛ "3" وإذا كانت طبيعة اتفاق الترخيص حصرية، لا يجوز للمرخص تقديم عقد آخر لبراءات الاختراع نفسها إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية؛ "4" ولا يمكن دفع مكافأة لدى تقديم طلبات البراءات. وبمجرد منح البراءات، يقدم المُلتمس عريضة لتعديل "شهادة التصديق" ويصبح للمكافأة أثر رجعي انطلاقا من تاريخ بداية "شهادة التصديق" الأولى؛ "5" والمدة القصوى لسريان مفعول ترخيص استغلال البراءة هي نفسها مدة صلاحية البراءة في البرازيل؛ "6" ويتم إصدار قرار بشأن طلب تسجيل اتفاق ترخيص البراءة في غضون 30 يوماً من تاريخ الإشعار برخصة استغلال براءة الاختراع هي مدة صلاحية البراءة في البرازيل ؛ و (سادسا) الوقت اللازم لإصدار قرار بشأن طلب تسجيل اتفاقية ترخيص براءة الاختراع والالتماسات إلى العملية هو 30 يوما من الإخطار في مجلة الملكية الفكرية البرازيلية *"Revista Propriedade Industrial"*.[7]

كولومبيا

13. بالإضافة إلى القانون رقم 2017/1838 بشأن الشركات الفرعية،[8] يُشار في قرار جماعة دول الأنديز رقم 486 إلى الأحكام التالية:

> "المادة 56. يجوز نقل براءة ممنوحة أو لم يُبت فيها بعد من خلال معاملة بين أشخاص أحياء أو بالميراث. ويجب تسجيل أي نقل لبراءة ممنوحة لدى المكتب الوطني المختص. وإذا لم يتم التسجيل، يصبح النقل غير قابل للإنفاذ بحق الغير. ولأغراض التسجيل، يجب إثبات النقل كتابةً. ويجوز لأي طرف مهتم طلب تسجيل النقل.
>
> المادة 57. يجوز لمالك براءة ممنوحة أو لم يُبت فيها بعد أن يرخص بتشغيل الاختراع المعني لطرف ثالث أو أكثر. ويجب تسجيل أي ترخيص لتشغيل براءة ممنوحة لدى المكتب الوطني المختص. وإذا لم يتم التسجيل، يصبح النقل غير قابل للإنفاذ بحق الغير. ولأغراض التسجيل، يجب إثبات النقل كتابةً."

---

[3] المادة 22 من القانون رقم 4506 (1964)، والمادة 18، الفقرة 9 من القانون رقم 9430 (1996)، والمادة 242، الفقرة 10 من المرسوم رقم 9580 (2018)، والمادة 55 من التعليمة المعيارية للأمانة الاتحادية للإيرادات العامة 1312 (2012).

[4] المادة 50 من القانون رقم 8383 (1991).

[5] التعليمة المعيارية رقم 70 (2017) وقرار المعهد الوطني للملكية الصناعية رقم 199 (2017).

[6] قرار المعهد الوطني للملكية الصناعية INPI/PR 199 (2017).

[7] http://revistas.inpi.gov.br/rpi/

[8] انظر الوثيقة SCP/29/6، الفقرة 9.

14. في الممارسة العملية، تُستخدم الاستراتيجيات التالية عمومًا لنقل التكنولوجيا من خلال أصول الملكية الفكرية: "1" بيع الحقوق في أصول الملكية الفكرية؛ "2" وترخيص أصول الملكية الفكرية؛ "3" والمشروعات المشتركة أو اتفاقيات التعاون (التحالفات الاستراتيجية) في إطار مشروع في مجال البحث والتطوير، مصمم لتوليد تقنيات أو منتجات أو عمليات جديدة؛ "4" وتشكيل شركات جديدة قائمة على التكنولوجيا (الشركات الفرعية والناشئة)؛ "5" وتقديم المشورة الفنية و/أو خدمات متخصصة خارج نطاق حقوق الملكية أو السرية الصناعية، بما في ذلك الاستشارة والهندسة والدراسات والدعم التكنولوجي؛ "6" وتنقل الموظفين، بما في ذلك المهنيين المُلمّين بالموضوعات التقنية والتكنولوجية والعلمية؛ "7" وإنشاء شركات للاستغلال التجاري لتكنولوجيا محددة؛ "8" ودمج الشركات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة أو حيازتها؛ "9" وبيع وشراء السلع الإنتاجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كوستاريكا

15. وفقًا لمركز الارتباط التابع للمعهد التكنولوجي في كوستاريكا: يمكن إدارة نقل التكنولوجيا من خلال المفاوضات حول اختراع محمي ببراءة أو بأي وسيلة أخرى. وتعتبر البراءات أدوات مناسبة جدًا لعمليات الابتكار، ولكنها ليست الطريقة الوحيدة لإدارة نقل التكنولوجيا. ولم تكن هناك تجربة عملية، على الأقل في كوستاريكا، شكّل فيها نظام البراءات عائقًا أو عقبة أمام إدارة الأصول غير الملموسة. بل على العكس من ذلك، نعتقد أنه يتيح العديد من الإمكانيات للمفاوضات المتعلقة بالتكنولوجيا في كوستاريكا. ولا تمثل التشريعات هي الأخرى عقبة أمام عمليات النقل هذه. فهي في الحقيقة أداة واحدة فقط من عدة عوامل تدخل في نقل التكنولوجيا.

16. وعلى المنوال نفسه، ترى منظمة PROINNOVA (جامعة كوستاريكا) أن الملكية الفكرية أداة مهمة لنقل التكنولوجيا من جامعة عامة. إذ أشارت إلى أن الغرض من قانون البراءات هو تنظيم عملية تسجيل براءات الاختراع لحماية الاختراعات، في حين أن الغرض من قانون نقل التكنولوجيا[9] هو "تسهيل عمليات تطبيق نتائج البحوث في المجتمع". ولقد ذكرت أيضًا ما يلي: "في البلدان النامية مثلنا، تعد الجامعات العامة المراكز الرئيسية للبحث العلمي، سواء الأساسي أو التطبيقي، كما أنها مصدر للتكنولوجيات ووسيلة لتكييفها مع الاحتياجات المحلية. فهي فضاءات يقوم فيها الباحثون والمدرسون والطلاب بتوليد معارف كل يوم قد يمكن حمايتها بموجب حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع. والأشخاص بحاجة إلى اعتراف الآخرين بمساهماتهم الإضافية في إنشاء أعمال أو اختراعات، وتقديمها إلى المجتمع، ومن ثمّ تحسين رفاه الإنسانية. ويعد الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية جزءًا مهمًا من عملية التحفيز هذه. وفي الختام، ترى هذه المنظمة أن "الجامعات العامة يجب أن تتأكد من استخدام الموارد بشكل مناسب، مع مراعاة أن حماية الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة أو أداة لتحقيق الغرض العام للمؤسسة".

إكوادور

17. القانون العضوي للاقتصاد الاجتماعي للمعرفة هو أداة معيارية تعمل على تحويل فهم الملكية الفكرية وترقية المكتب الوطني للملكية الفكرية من كيان يعمل كمجرد سجل إلى كيان يساهم في إدارة الملكية الفكرية. والهدف من هذا القانون هو: تشجيع نقل التكنولوجيا؛ وتوليد العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتغيير منشآت الإنتاج في البلد من خلال تكوين شبكات

[9] القانون رقم 7169 بشأن تعزيز التطوير العلمي والتكنولوجي.

الابتكار والبحث والشبكات الأكاديمية؛ وتعزيز هذه الشبكات من خلال التكامل والتضامن وكذلك من خلال الآليات التي تعزز توليد البحوث والتطوير التكنولوجي والابتكار بدرجة عالية من المكون الوطني.[10] وتتناول المواد 8 و23 و74 إلى 84، من بين مواد أخرى، مسألة نقل المعرفة والتكنولوجيا.

18. وفي الوقت الراهن، تشمل وظائف أمانة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (SENESCYT) أنشطة لنقل التكنولوجيا. ومع ذلك، يشارك المكتب الوطني للملكية الفكرية، وفقًا لولايته، في الأنشطة ذات الصلة من خلال تعميم أحداث لتعزيز الإدارة السليمة للملكية الفكرية واستخدام المعلومات التكنولوجية كأداة لنقل المعرفة والتكنولوجيا.

كازاخستان

19. تبين تجربة كازاخستان أن المساهمة الرئيسية في الانتشار الفعال للتكنولوجيا هي دعم التسويق. إذ تُنظم أنشطة التسويق بموجب قانون جمهورية كازاخستان "بشأن تسويق نتائج الأنشطة العلمية و/أو العلمية والتقنية". ويحدد القانون مبادئ سياسة الدولة في هذا المجال، مثل الشفافية، وضمان حقوق أصحاب المصلحة ومصالحهم، وتوليد الدخل، والحوافز الاقتصادية لتسويق الأنشطة العلمية و/أو العلمية والتقنية في قطاعات الاقتصاد ذات الأولوية، ودمج مؤسسات التعليم والعلوم والإنتاج وتطوير الابتكار. وتتمتع وزارة الصناعة وتطوير البنية التحتية بصلاحية مراقبة تنفيذ سياسة الدولة والإشراف عليها. ونطاق موضوعات التسويق واسع للغاية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كيانات الأعمال التجارية والمؤسسات التعليمية العليا الأجنبية المعتمدة والمنظمات العلمية والشركات الناشئة وشركات الخدمات ومجمعات التكنولوجيا.

20. وتكمن مساهمة الدولة في نشر التكنولوجيا في تنفيذ "برامج مساعدة التسويق" التي يتم تطويرها من قبل الوكالات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات العلمية. وفي الفترة من 2011 إلى 2018، تم إبرام 355 عقدًا لتقديم منح مبتكرة تزيد قيمتها على 50 مليون دولار. وخلال النصف الأول من عام 2018 فقط، تم إنشاء 375 وظيفة وبلغ إجمالي حجم الإنتاج 85 مليون دولار أمريكي.

قيرغيزستان

21. يهدف قانون جمهورية قيرغيزستان رقم 128 بشأن "نشاط الابتكار" المؤرخ 26 نوفمبر 1999، إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للسكان وأمن الدولة من خلال تعزيز الإدارة الفعالة لأنشطة الابتكار والاستثمار، ونقل الإنجازات العلمية وكسب تكنولوجيات إنتاج السلع والخدمات في البلد. والغرض من الابتكار هو إنتاج حلول تكنولوجية في شكل معارف وتكنولوجيا ومعدات تنظيم الإنتاج وأساليبه من أجل الحصول على منتجات أو سلع جديدة (خدمات) ذات جودة أكبر.

ماليزيا

22. تنص التعليمة 12 من قانون براءات الاختراع لعام 1983 على مطلب مضمون الوصف (الإعلان عن عنوان الاختراع؛ وتحديد حالة التقنية الصناعية السابقة؛ والكشف عن الاختراع بعبارات يمكن فهمها على نحو واضح وكامل كفاية، فيمكن لشخص لديه مهارة عادية في مجال الاختصاص تقييم الاختراع وإنجازه، والإعلان عن أية تأثيرات مفيدة للاختراع

[10] https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/es/can/can012es.pdf.

مقارنة بحالة التقنية الصناعية السابقة؛ وتقديم وصف موجز للأشكال الموجودة في الرسم؛ ووصف أفضل أسلوب اتّبعه مقدم الطلب لتنفيذ الاختراع؛ وبيان السبيل الذي يتيح قابلية تطبيق الاختراع صناعيًا).

23. ويتيح القسم 34 من قانون البراءات البحث العام في طلب البراءة بعد 18 شهراً من تاريخ الأولوية (أو تاريخ الإيداع) فيما يتعلق بالمعلومات التالية: اسم مقدم الطلب وعنوانه ووصفه، واسم وكيله وعنوانه؛ ورقم الطلب؛ وتاريخ إيداع الطلب وتاريخ الأولوية إن طالب بالأولوية؛ وتفاصيل الطلب بما في ذلك الوصف، والمطالبة (المطالبات)، والرسم (الرسوم) إن وجدت، والملخص؛ وأي تغيير في ملكية الطلب وأي إشارة إلى عقد ترخيص.

24. وبالإضافة إلى ذلك، يحدد الجزء التاسع من قانون البراءات عقود الترخيص وحقوق المرخص والمرخص له.

البرتغال

25. تقدم البرتغال سبعة نماذج من اتفاقات البحث والتطوير في مجال نقل التكنولوجيا لتيسير إقامة شراكات بين الجامعات والشركات. وهي كالتالي: اتفاق السرية أحادي الطرف؛ واتفاق السرية الثنائية الطرفين؛ واتفاق ترخيص حصري لاستغلال البراءات؛ واتفاق ترخيص غير حصري لاستغلال البراءات؛ وتنظيم ملكية نتائج البحث والتطوير؛ وعقد التطوير التكنولوجي؛ واتفاق تبادل نتائج البحوث.

26. وهذه الاتفاقات متاحة على موقع المعهد الوطني للملكية الصناعية في نسخ بسيطة ومشروحة، تحتوي على مبادئ وشروط تفاوضية يمكن تطبيقها على أنواع مختلفة من مشاريع التعاون في مجال البحث. وهي تستند إلى ثلاثة مبادئ: "1" تبادل المعلومات؛ "2" وملكية نتائج البحوث؛ "3" وتحديد قواعد الاستغلال. ويجب أن تتكيف الاتفاقات مع الظروف العملية لكل عملية تعاون، وألا تستثني مشاورة المهنيين.

جمهورية مولدوفا

27. تجمع وكالة الابتكار ونقل التكنولوجيا التي أنشأها المجلس الأعلى للعلوم وتطوير التكنولوجيا بين العلماء والسلطات العامة ورجال الأعمال لتعزيز نقل التكنولوجيا.[11] وتشمل واجبات الوكالة ما يلي:
"1" تنفيذ سياسة الدولة في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ "2" وتقديم مقترحات لتحسين الإطار القانوني للابتكار ونقل التكنولوجيا؛ "3" وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لأنشطة الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ "4" والمشاركة في الشراكة بين المنظمات في مجال العلوم والابتكار ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج؛ "5" وتحديد حجم المخصصات المالية لدعم برامج ومشاريع الابتكار ونقل التكنولوجيا، ليوافق عليها المجلس الأعلى؛ "6" وتنظيم التسجيل الحكومي والمحاسبة العامة لبرامج ومشاريع الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ "7" وتنسيق عملية إنشاء البنية التحتية للابتكار ونقل التكنولوجيا؛ "8" وتقديم المساعدة المتخصصة في المجال المعني؛ "9" وعرض الإنجازات في المجال المعني؛ "10" والاضطلاع بواجبات أخرى يحددها القانون.

[11] http://www.aitt.asm.md/node/29.

28. وأنشأت الوكالة، بالاشتراك مع أكاديمية العلوم في مولدوفا، المجمعات العلمية والتكنولوجية وحاضنات الابتكار، التي تزود الشركات المولدوفية بعدد من الخدمات الاستراتيجية واللوجستية لتطويرها. وحاليا، ثمّة ثلاثة مجمعات علمية وتكنولوجية وحاضنة ابتكار واحدة.

رومانيا

29. في رومانيا، يمثل نقل التكنولوجيا أولوية لجميع الجهات الفاعلة في مجال التعليم والبحث والابتكار. وينفذ مكتب الابتكار ونقل التكنولوجيا، التابع لوزارة البحث والابتكار، الإستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار 2014-2020. ويدعم مكتب الدولة للاختراعات والعلامات التجارية عملية تسريع نقل التكنولوجيا بشكل رئيسي من خلال إجراءات التوعية والندوات في الجامعات ومعاهد البحوث ونشر مقالات في مجلة الملكية الصناعية التي يُصدرها.

إسبانيا

30. عادة ما يكون نقل التكنولوجيا موجهاً نحو الحصول على عائد تجاري من المعرفة ونتائج البحث والتطوير والابتكار، مع إقامة علاقات تعاقدية. ويجب أن يولي الاعتبار إلى الميزات الخاصة لنقل المعرفة، إذ بمجرد حدوث النقل، سيكون من الصعب للغاية العودة إلى الحالة الأولية. وهذا يعني أن مرسل المعلومات أو المعرفة يجب أن يتخذ كل الاحتياطات لتجنب المواقف المعقدة في المستقبل. وبالتالي، يجب صياغة العقود التي تحكم نقل التكنولوجيا بعناية، مع مراعاة جميع التداعيات القانونية والمالية الممكنة. وبناءً على ذلك، ونظراً إلى حاجة الجامعات وهيئات البحث العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عقود نموذجية من هذا النوع تكون تحت تصرفها، فقد تم إنشاء وتنسيق مجموعة عمل متعددة الاختصاصات مكلفة بصياغة العقود النموذجية المختلفة وتنسيقها من قبل المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. وتتألف مجموعة العمل هذه من ممثلين من المجلس الأعلى للبحث العلمي، وجمعية مديري التراخيص الدولية في إسبانيا والبرتغال، ووزارة الاقتصاد والصناعة والقدرة التنافسية، والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والويبو. وحتى الآن، تم إعداد العقود النموذجية التالية، إلى جانب أدلة المستخدمين الخاصة بها، وهي متاحة على موقع المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. على الإنترنت باللغتين الإسبانية والإنجليزية: "1" السرية؛ "2" ونقل المواد؛ "3" والترخيص (كيان/مؤسسة عامة)؛ "4" والترخيص (شركة/المؤسسة)؛ "5" والبحث والتطوير.[12]

المملكة المتحدة

31. بالإضافة إلى المعلومات الواردة في الوثيقة SCP/29/6، يرجى الاطلاع على الصفحات الإلكترونية التالية:

- معلومات عامة بشأن الترخيص وتراخيص الحقوق
(www.gov.uk/guidance/licensing-intellectual-property#patents-and-licences-of-right)

- الأدوات في قطاع الأعمال والجامعات

"1" مجموعة أدوات لامبرت:

[12] https://www.oepm.es/es/propiedad_industrial/transferencia_de_tecnologia/Modelos_de_Contratos/index.html.

(www.gov.uk/guidance/university-and-business-collaboration-agreements-lambert-toolkit#overview)

"2" الملكية الفكرية في مجال البحث:
(https://crackingideas.com/third_party/IP+for+Research)

- دليل إدارة الأصول الفكرية للجامعات
(www.gov.uk/government/publications/intellectual-asset-management-for-universities)

- أدوات قطاع الأعمال
(www.gov.uk/government/collections/ip-for-business-events-guidance-tools-and-case-studies)

[نهاية الوثيقة]